التكوين الاجتماعي والسياسي للبرلمانيين الأكراد في العهد الملكي 1925_ 1958 دراسة تحليلية

أ .م .د محمد رشيد عباس
كلية دجلة الجامعة
بغداد 2015

The Social and Political Configuration for the Kurdish Parliament Members in the Royal Reign 1925 _ 1958 An analytical study

DR. Mohammed R. Abbas
Academic: Doctor / Assistant PROF.
Dijlah University College
Baghdad 2015

يتناول هذا البحث البرلمانيين الكرد الذين شغلوا عضوية مجلس النواب والأعيان العراقي في العهد الملكي وأسباب اختيارهم دون غيرهم ليكونوا أعضاء في هذه المجالس لأسباب دينية وعشائرية بالإضافة إلى المواقع الإدارية التي شغلوها مما جعل لهم مكانة تسببت في اختيارهم لهذه المجالس ولعدة مرات في العراق أثناء العهد الملكي.

This research addresses the Kurdish parliament members who held the membership of the Iraqi parliament and congress during the royal era, also it addresses the reason behind their selection from others to be members in these councils, reasons like religion, tribe, besides their positions in the administrative duties which made a special position for them in order to be chosen to hold the membership of these councils for many times in Iraq during the royal era.

E-mail address: rasheed12345gm@gmail.com

المقدمة

كتب الكثير عن الحياة النيابية أو البرلمانية في العراق، ولكننا لم نجد تحليلاً عن سبب وقوع الاختيار على الشخصيات السياسية العراقية سواء الوزارات أو مجلس النواب أو الأعيان، إذا استثنينا ما كتبه عدنان سامي نذير في أطروحته للدكتوراه عن نواب الموصل، وما كتبه د. محمد رشيد عباس في أطروحته للدكتوراه مجلس الأعيان العراقي أو التكوين الفكري لنواب الحلة وكذلك التكوين الفكري والاجتماعي لنواب لواء الدليم.

وهذا البحث سنتناول فيه التكوين الاجتماعي والسياسي للبرلمانيين الأكراد في العهد الملكي استكمالاً لما كتب.

تناول هذا البحث البرلمانيين الأكراد وسبب اختيارهم دون غيرهم للمواقع النيابية والوزارية بشكل تحليلي للانتماءات الاجتماعية والسياسية لكل منهم، وكذلك التكوينات العشائرية والدينية والعسكريين البارزين من القادة الذين كان لهم دوراً بارزاً في عهد الأمير فيصل قبل كونه ملكاً على العراق وأثناء حكمه للعراق، وكذلك من حملة الشهادات في مجتمع يسوده الجهل والأمية. وقد قسم البحث إلى من يتقدم العامل العشائري في انتخابهم الذي كان أكثر النواب من هذا الاتجاه رغم اشتراك عوامل أخرى لكنه تقدم على غيره، ثم العسكريون والمثقفون والذين جاؤوا بالدرجة الثانية والعامل الديني الذي كان ذا أهمية كبيرة في اختيار بعض الأشخاص، ولا بد من الإشارة أنه لا ينفصل عامل عن العوامل الأخرى بل يتقدم أحياناً عليها.

اعتمدنا مع كتابات المعاصرين للأحداث وبعض الوثائق التي تم التوصل إليها، وكانت عوناً لنا في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

البرلمانيون الأكراد الذين يتقدم عامل الانتماء العشائري على غيره في انتخابهم:

تفاعلت عوامل عدة في سبب اختيار النواب والأعيان في العهد الملكي، والبعض منهم كان الانتماء العشائري يتقدم على العوامل الأخرى في سبب اختيارهم، وليس هو السبب الوحيد ففي مجال الاختيار الذي يتقدم فيه السبب العشائري إن بعض العشائر كان لها حصة كبيرة في اختيار أعضاء منها.

تمثل عشيرة **الجاف** أكثر عشيرة عمل فيها نواب في العهد الملكي، وعشيرة الجاف أول ما ورد ذكرها نفي معاهدة السلطان مراد الرابع المعقودة في الحادي عشر من محرم عام 1049هـ/1671م، ولم يعرف عنها شيء قبل ذلك، أكثرها في مدينة السليمانية، وقسم كبيرٌ منها في ناحية شيروانه التابعة لقضاء كفري في لواء كركوك، وأمراء الجاف عرفوا بأنهم سادة أباً عن جد ولا يزالون يقطعون أنهم سادة[1].

وبعد انهيار سيادة الأتراك العثمانيين، الذين كان التركمان على علاقة وطيدة بهم، فقد تدعمت سلطة الأغوات الأكراد العشائرية مع تقوية سلطتهم على الأرض، في العام 1958، كانت العائلة الحاكمة لعشيرة الجاف – عائلة جاف بيكرزادة – تمتلك ما مساحته 539333 دونماً[2]، وكان زعماء العشائر الكردية يحملون لقب (أغا) أو (بيك)، فعلى سبيل المثال فإن زعيمي البشدر والهماوند، وهما أقوى العشائر الكردية في حينها كانا يحملان لقب (آغا)، في حين كان أحد أعضاء العائلة المسيطرة في عشيرة الجاف الهامة كان يستخدم لقب (بيك) ولا بد من ملاحظة أن هذا اللقب الأخير كان يوحي أحياناً أن لحامله منزلة أعلى[3].

ولابد من الإشارة إلى أن الحزام الكردي، كان الأثر الكبير فيه لرؤساء الطرق الباطنية الذين يتمتعون بسلطة عشائرية، وكان لأتباع الطريقة النقشبندية التي تأسست للمرة الأولى في كردستان العراق في مطلع القرن التاسع عشر عبر جهود (مولانا خالد) توفي عام 1826م، وهو أحد أفراد عشيرة الجاف الكردية، ويتبع النقشبنديون تعاليم محمد بهاء الدين البخاري (1317 – 1389)م[4]، أصبحت كل منطقة حلبجة الزراعية تقريباً تحت سيطرة زعماء الجاف بيكرزادة، واعتبروا أنفسهم والانكليز شيئاً واحداً، وحاول الانكليز من ناحيتهم، إعادة بعث النفوذ التاريخي لهذه العشيرة فخصوهم بالمناصب الرئيسة للدولة في حلبجة وبنجوين[5].

انتخب لعضوية مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (1925-1958) من هذه العشيرة سبعة نواب هم، **داود الجاف، ومحمد الجاف، وحامد الجاف، وجلال الجاف، وأنور الجاف، وعبدالحميد الجاف، وحسن الجاف،** انتخب بعضهم أكثر من م، وانتخب آخرون مرة واحدة، فقد انتخب **داود الجاف** سبع مرات جميعها عن لواء كركوك وهي الدورة السابعة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة، وانتخب **حسن الجاف** خمس مرات عن السليمانية هي الدورة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة[6]. ولا بد من الإشارة إلى أن **عبد الحميد الجاف** كان عضواً في الهيئة العليا لحزب الاتحاد الدستوري الذي أسسه نوري السعيد عام 1919[7]، وانتخب **محمد الجاف وجلال الجاف وأنور الجاف** مرة واحد لكل منهم، فقد انتخب **محمد الجاف** في الدورة الثالثة عشرة عن كركوك و**حامد الجاف** في السابعة عن السليمانية وأنور الجاف في الحادية عشرة[8]، وكان **أنور الجاف** قد استقال من عضوية مجلس التواب احتجاجاً على إطلاق النار على المتظاهرين في السادس عشر من كانون الأول عام 1948 المحتجين على معاهدة بورتسموث[9]، أما **جلال الجاف** فقد انتخب عن السليمانية في الدورة السادسة عشرة[10].

مما تقدم نجد باستثناء **عبد الحميد الجاف** لم نجد أحداً منهم قد عمل في الأحزاب السياسية، ولم نجد أحداً منهم قد شغل موقعاً وزارياً، مما يشير إلى انتخابهم كان بسبب الثقل العشائري والاجتماعي.

والعشيرة الثانية حسب عدد النواب المنتخبين منها، إضافة لعوامل أخرى إذ كان أكثرهم من المتعلمين تعليماً جيداً أو من كبار العسكريين هي **عشيرة بابان**، التي سبق أن شكلت أمارة حكمت شهرزور والأنحاء المجاورة لها وتوسعت ودخل في حوزتها كويسنجق وأربيل[11]، وصلة الاسم بابان بسوران وبشدر غير واضحة، غير أن الواضح هو أن رجلاً اسمه أحمد الفقيه (فقي أحمد) ظهر في أوائل القرن السابع عشر في بلاد البشدر فحمل اسم بابان لأسرته وأورثه سلالته من بعده، على أن الرئيس الحقيقي لمآثر أسرة بابان هو سليمان بك بن ماوند وقد سيطر على أردلان عام 1694[12]، وكان الالتزام بالعشيرة لدى بعضهم أهم من أي أمر آخر، ففي عام 1920 كان أحد أفراد الارستقراطية الكردية العشائرية الأساس في السليمانية، وهو من آل بابان قد ذكر بازدراء في تعليقه على أحد أقاربه أنه بقي طويلاً في بغداد إلى درجة أنه فقد كل اثر للعشائرية ولم يعد أكثر من تاجر[13]، وقد انتهت سلطات أمارة بهدنان وسوران وبابان بين عامي 1837-1852، وانتقلت السلطة إلى الأغوات والبكوات في العشائر الأساسية وإلى أيدي رؤساء الطرق الباطنية[14].

انتخب من آل بابان لعضوية مجلس النواب في العهد الملكي ستة نواب وعين بعضهم أعضاء مجلس الأعيان وشغل عدد منهم المواقع الوزارية في الدولة وكذلك رئيساً للديوان الملكي وعمل بعض منهم في الأحزاب والجمعيات السياسية، ومن انتخب لمجلس النواب هم **جمال بابان، وصلاح بابان، وجميل بابان، وجلال بابان، ومحمود بابان، وأحمد مختار بابان**، فقد انتخب **جمال بابان** ثمان مرات، انتخب عن أربيل في الدورة الثانية وعن الموصل في الثالثة والرابعة وعن أربيل في الخامسة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة ثم عين عضواً في مجلس الأعيان[15].

يتمتع **جمال بابان** بمؤهلات جعلت منه شخصاً يقع عليه الاختيار لعضوية مجلس النواب والأعيان والوزارات، فقد مرت حياته العلمية والعسكرية بمراحل منذ ولادته عام 1893، فقد درس الحقوق، ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى دخل المدرسة العسكرية في سنة 1914، ثم التحق ضابط احتياط في الجيش التركي، وبعد تشكيل الحكومة الوطنية عين حاكماً في المحاكم المدنية سنة 1924، ثم انتخب في مجلس النواب، واسندت إليه وزارة العدل في وزارة نوري السعيد الأولى سنة 1929 والثانية عام 1931 والثالثة عام 1934، ووزارة علي جودة الأيوبي سنة 1934، وبعد اعتزاله الوزارة سنة 1936، عاد لممارسة المحاماة، ثم تقلد وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد السادسة عام 1941، والعدل ووزارة الاقتصاد وكان في وزارة صالح جبر عام 1947، والعدل في وزارة مصطفى العمري عام 1952، ويعد من رجال القانون البارزين[16].

ونلاحظ من خلال ما تقدم كونه رجل متعلم في مجتمع كان يسود الجهل والأمية أضف إلى أنه تكراره في وزارات نوري السعيد بين العلاقة بين أفراد الرعيل الأول في السياسة العراقية.

انتخب **محمود بابان** لعضوية مجلس النواب أربع مرات عن كركوك، هي الدورة الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة[17]، وعمل وزيراً للصحة في وزارة عبد الوهاب مرجان عام 1957، ووزيراً بلا وزارة في وزارة أحمد مختار بابان عام 1958 لغاية نهاية العهد الملكي[18]. إن عمله وزيراً للصحة يشير غلى أنه كان من أصحاب الاختصاص وعلة وزير بلا وزارة كان هذا الموقع يناط بأشخاص لهم ثقلهم الاجتماعي.

انتخب **جلال بابان** لعضوية مجلس النواب مرتين الرابعة عن أربيل والثانية عشرة عن ديالى[19]، وقد وصف **جلال بابان** المولد عام 1892 بأنه رجل سياسة وإدارة، أتم دراسته في

المدرسة الحربية في الأستانة وتخرج منها ضابطاً مدفعياً عام 1912، واشترك في حرب البلقان ثم الحرب العالمية الأولى في ميدان قفقاسيا والعراق، وبعد الهدنة عاد إلى العراق، واشتغل في القضية العربية عامة والعراقية خاصة، وكان أحد أعضاء حزب العهد عام 1913، وعضو جمعية حرس الاستقلال عام 1919، ونتيجة لعمله الحزبي نفي إلى جزيرة هنجام[20]، حيث لبث حوالي سنة، وبعد تأسيس الحكومة العراقية، عين قائمقام عام 1921 وشغل مراكز عدة أقضية، ثم رفع إلى درجة متصرف عام 1927 ثم مفتشاً إدارياً[21]، واستوزر للاقتصاد والمواصلات في وزارة ناجي شوكت عام 1932، ثم وزيراً للدفاع في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى عام 1933 والثانية عام 1941، ثم وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي الثانية عام 1934[22]، ثم أسندت إليه مديرية المالية العامة، ثم نقل مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد عام 1935[23]، ثم وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة جميل المدفعي الرابعة عام 1936 والخامسة عام 1941، وفي وزارة محمد الصدر عام 1948 ووزارة نوري السعيد عام 1949[24]، وعمل كذلك عضواً في مجلس الأعيان، ولم يحضر الجلسة المشتركة ضد الوصي عبد الإله[25].

من سيرته نلاحظ المواقع التي شغلها والكفاءة التي يتمتع بها إضافة لثقل العشيرة كان سبباً في اختياره عدة مرات نائباً، ولم يكن العامل العشائري هو العامل الوحيد رغم أهميته.

انتخب **جميل بابان** ثلاث مرات عن كركوك ثلاث مرات هي الدورة الرابعة والخامسة والثامنة، وانتخب **صلاح بابان** عن أربيل في الدورة الثالثة[26]، وقد اشترك **صلاح بابان** في تأسيس الحزب الحر العراقي الذي أسسه محمود النقيب في 3 أيلول عام1922[27]، وفي حزب العهد العراقي الذي أسسه نوري السعيد عام 1930[28].

أما **أحمد مختار بابان** الذي يكاد يكون أبرز الشخصيات من آل بابان في العهد الملكي، حيث عمل رئيس وزراء ونائب رئيس وزراء ووزير ورئيس البلاط الملكي، ويلاحظ أنه تدرج في المواقع الوظيفية، ولد **أحمد مختار بابان** عام 1900، وبعد أن درس في المدرسة السلطانية في العهد الملكي، ودخل دار المعلمين الابتدائية وتخرج منها وعين معلماً في أيلول عام 1918، ودرس في الوقت نفسه في مدرسة الحقوق فنال شهادتها عام 1923، ونقل كاتباً في وزارة العدل، فموظفاً في الديوان الملكي، وعين عام 1926 حاكماً مدنياً في الموصل، ثم حاكماً منفرداً في الكوت عام 1928، فحاكم صلح بغداد الأول عام 1931، ثم نقل مدعياً عاماً في بغداد عام 1934، فنائب رئيس محاكمها، ثم نائب رئيس محكمة بداءة بغداد عام 1936 فمدعياً عاماً في وزارة العدل عام 1937، فنائب رئيس محكمة بداءة الموصل، ونقل رئيس للمنطقة العدلية في الحلة عام 1940، ثم رئيس للإدعاء العام في بغداد عام 1941، ثم وزير للشؤون الاجتماعية عام 1934، وانتخب نائباً عن الحلة في العام نفسه ثم نائباً عن السليمانية في العام نفسه كذلك، واستوزر وزيراً للعدل في الوزارات المتعاقبة، وزارة نوري السعيد عام 1942 ووزارة توفيق السويدي عام 1943 ووزارة حمدي الباجه جي الأولى عام 1944 والثانية عام 1944-1946 إلى أن استقال في عام 1946، ثم عين رئيساً للديوان الملكي في أول حزيران عام 1946 ثم عاد وزيراً للعدل في وزارة جميل المدفعي عام 1953، ثم رئيساً للديوان الملكي للمرة الثانية في 22 نيسان عام 1953، ثم نائباً لرئيس الوزراء عام 1954 في وزارة محمد فاضل الجمالي وعام 1954-1955 في وزارة نوري السعيد، وعين لوكالة المعارف في أول تموز 1957، لكنه واصل عمله وزيراً للدفاع في وزارة علي جودة الأيوبي عام 1957، ثم عين رئيساً للوزراء في 9 أيار عام 1958 لغاية 14 تموز 1958[29].

مما تقدم أن اختيار **أحمد مختار بابان** إضافة لكونه من عشيرة شغلت مواقع عدة في العهد الملكي فهو شخص تدرج في الوظائف وأثبت كفاءة لحكم كونه قانونياً وإدارياً ناجحاً.

وتأتي عشيرة **الطالبانيون** في المرتبة الثالثة بعد **عشيرة الجاف والبابانيون** من حيث عدد الأعضاء المنتخبين منها للمجالس النيابية، فقد انتخب منها خمسة أشخاص لعضوية مجلس النواب العراقي في العهد الملكي، فقد انتخب منها **حبيب الطالباني** عن كركوك أربع

مرات هي الأولى والثالثة والخامسة والرابعة عشرة[30]، وكان عضواً في حزب الأمة الاشتراكي الذي أسسه صالح جبر عام 1949[31].

انتخب **وهاب الطالباني** عن كركوك ثلاث مرات هي الثامنة والعاشرة والثانية عشرة، وانتخب **فاضل الطالباني** مرتين عن أربيل هي الحادية عشرة والثالثة عشرة، وانتخب **فائق الطالباني** و**الشيخ قادر الطالباني** عن كركوك في الدور السابعة[32]، وكان الشيخ **قادر الطالباني** من المناهضين للبريطانيين في 1920/8/15 هاجمت القوات البريطانية قرية سياه منصور التي كان يتحصن بها فأحرقت القرية وقتلت الماشية[33]، أما **الشيخ فائق الطالباني** فكان من مؤيدي وزارة ياسين الهاشمي في 1935/3/24 جاء مع عدد من رؤساء القبائل من شمال العراق إلى بغداد في موكب مؤلف من ستين سيارة معلنين تأييدهم للوزارة، وأعربوا عن استعدادهم للدفاع عن الوزارة، وألقى **الشيخ فائق الطالباني** كلمة نيابة عن العشائر المشاركة في التأييد[34]، وإذا ما أردنا أن نجد العامل الأساس لانتخاب هذه الشخصيات من عشيرة الطالبانيين فلم نجد لهم دوراً بارزاً في الأحزاب السياسية باستثناء اشتراك حبيب الطالباني في حزب الأمة ولم نجد لهم موقعاً وزارياً، ما يشير إلى أن عامل العشيرة كان هو الأساس في اختيارهم.

وانتخب من اسرة واحدة ولموقعها العشائري أربعة نواب وهي أسرة **قيردار** فقد انتخب **علي قيردار** في الدورة الثانية و**محمد علي قيردار** عن كركوك في الدورة الثالثة و**جميل قيردار** عن كركوك في الدورة العاشرة، و**أمين قيردار** عن كركوك خمس مرات هي الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة[35]، ولم نجد لأي منهم نشاطاً في الأحزاب أو الجمعيات ولم يشغل أحد منهم موقعاً وزارياً، ولم يتم الإشارة إليهم هل هم أكراد أم تركمان، ولكن يتضح أن لهذه العائلة مكانة اجتماعية بحيث اختير منها أربعة أعضاء لمجلس النواب.

وانتخب من عشيرة واحدة هي **راوندوزي** نسبة إلى المنطقة التي يسكنونها ثلاثة نواب هم **اسماعيل راوندوزي** في الدورة الأولى والثانية عن أربيل و**محمد علي راوندوزي** عن أربيل في الدورة السابعة وأمين راوندوزي عن أربيل في الدورة السادسة[36]، وعمل **أمين راوندوزي** في حزب بيشتوان السري (أي الظهير) في أربيل عام 1931[37]، ومما تقدم يظهر أن العامل العشائري كان الأساس في اختيارهم.

ومن الزعامات العشائرية البارزة كانت عائلة **محمود الحفيد**، وقد انتخب منها اثنان هما **بابا علي وإبراهيم الحفيد**، و**بابا علي** هو ابن الزعيم الكردي المعروف محمود الحفيد، الرجل الذي كان موضع اهتمام كبير في العراق وقاد عدد من الأحداث في المنطقة الكردية، ويوصف أنه ((متمرد بالفطرة)) رجل قوي الشكيمة وينتمي إلى أسرة متنفذة[38] ففي 2919/5/20 قام الشيخ محمود الحفيد باعتقال جميع الموظفين البريطانيين في السليمانية، وكان البريطانيون قد أرسلوا المسجر (سون) حاكماً سياسية للواء السليمانية للحد من نفوذ الشيخ محمود بعد إعلانه تشكل دولة كردية وأعلن نفسه ملكاً لكردستان[39]، وقد سيطر على مدينة السليمانية في 1919/5/21 بعد أن دحر جيش الليفي (الآثوريين) [40] الذين استعان بهم الجيش البريطاني، كما أوقع خسائر فادحة بالبريطانيين في مضيق طاسلوجه، وفي 1919/5/29 ثارت رانية وحلبجة وكويسنجق وطردت السلطات البريطانية من هذه المدن، وفي 1919/7/25 أصدرت محكمة عسكرية تعريف بـ(الديوان العرفي) حكماً بالإعدام على الشيخ محمود الحفيد وصهره الشيخ محمد غريب إلا إن العقوبة خفضت إلى عشر سنوات ثم نفي الشيخ الحفيد وصهره إلى الهند[41]، وبعد عودته في 1921/2/22 أخبر المندوب السامي البريطاني السيد برسي كوكس مجلس الوزراء بأن لواء السليمانية سيكون مرتبط به مباشرة ويكون الشيخ محمود الحفيد حاكماً عليها[42]، ويصف اللورد دولبرن ذلك الإجراء بل أنه ((كان من الحماقة السماح لمحمود الحفيد

بالعودة بل ما هو أكثر حماقة تعيينه متصرفاً لسليمانية، ولم يكن هناك شيء أكثر ملاءمة له فبحلول تشرين الثاني عام 1922 أصبح ملكاً لكردستان وشكل مجلس وزراء))[43]، وفي 1923/7/11 أعاد سيطرته على مدينة السليمانية وطر السلطة منها واستمر بالحكم لمدة سنة، ولم تجاول بريطانيا استرجاعها[44]، وفي 1922/11/24 وبصفته ملكاً على كردستان وجه العشائر على مهاجمة كركوك، فأرسلت الحكومة البريطانية مفرزة عسكرية سيطرت على السليمانية وفر الشيخ محمود الحفيد منها[45].

وفي 1926/10/9 فاوض البريطانيون الشيخ محمود الحفيد في ناحية خورمال واتفقوا معه على عدة أمور منها إرسال ولده **بابا علي** لتلقي الدراسة تحت رعاية الحكومة البريطانية، إلا إن الشيخ محمد ماطل في الموافقة[46]، وفي 1927/4/20 سيطرت الحكومة العراقية على بنجوين بعد معارك فأبدى الشيخ محمود الحفيد استعداده للتفاوض، وفي 1927/11/25 وقعت الحكومة العراقية على اتفاقية بينها وبين الشيخ محمود الحفيد ماطل بقبولها فأرسلت الحكومة الاتفاقية بيد مبعوث الشيخ محمود أحمد البرزنجي إلا إن الحفيد ماطل وطالب بحكم أشبه بالاستقلال فرفضت الحكومة وانتهت المفاوضات إلا إنه في 1927/6/17 التقى الحفيد المتصرف الحكومي في بنجوين ووقع على الاتفاقية التي ماطل عليها وتم الإفراج عن أصحابه ومغادرته العراق إلى إيران، وفي 1930/9/12 داخل العراق مع مسلحين معه جلبهم من إيران، وفي 9/15 من العام نفسه حذر وزير الداخلية (جميل المدفعي) الشيخ محمود الحفيد من استغلال الأوضاع وذكره بالاتفاق معه[47].

نقض الشيخ محمود الحفيد في تشرين الثاني عام 1930 الالتزامات التي قطعها على نفسه وظهر فجأة على الساحة مع القوة التي اصطحبها من إيران وتزايدت مع دخوله العراق، وتقدم بطلبات رسمية بما في ذلك ممارسة انتداب بريطاني على كردستان، وفي 1930/10/12 شن هجمات على مواقع حكومية في بنجوين، فأعدت الحكومة قوة تدعمها الطائرات واستمرت لمدة ستة أشهر بعدها نفي محمود الحفيد إلى الناصرية[48]، وعمل من هذه العائلة الشيخ قادر الحفيد عضواً في المجلس التأسيسي العراقي[49]، والشيخ قادر سعيد الحفيد البرزنجي عضواً هو شقيق الشيخ محمود الحفيد وقد تلقى علوم الدين على مشايخ لده، وشارك في القتال مع مجموعة من الأكراد المجاهدين في معركة الشعيبة ضد البريطانيين عام 1915[50]، وكان عام 1924 من بين الذين حضروا التنسيق بين حزب (كومه له) وحزب (هيوا) وكان من ممثلي حزب (هيوا)[51]، ومن الأسرة نفسها انتخب إبراهيم الحفيد في الدورة السادسة عشرة[52].

ومما تقدم نلاحظ أن لهذه العائلة التي عملت في المؤسسات الدستورية ثلاث منها أكثر كبير في الحياة السياسية ولها دور بارز في المنطقة الكردية بشكل خاص وفي العراق بشكل عام، ولذلك كان السبب الذي يتقدم على الأسباب الأخرى هو العامل العشائري.

انتخب من عشيرة **الزيباري** التي ورد ذكرها في مسالك الأمصار في الشرفنامه أن لفظها من اسم نهر (نهر الجنون) وبار بمعنى الضفة، وصار يطلق على كل رجل من هناك بهذا الاسم زيباري، وموطنها في عقرة والزاب الكبير وقلعة باريزان وقلادة وشوسن وعمراني والموصل رئيسها محمود أغا زيباري عضو المجلس النيابي[53]، وقد انتخب من هذه العشيرة اثنان لعضوية مجلس النواب هما **محمود زيباري** عن الموصل في الدورة الحادية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة، وانتخب **فارس زيباري** في الدورة السابعة عن الموصل[54].

ومن أسرة واحدة انتخب اثنان لعضوية مجلس النواب هما **نوري البريفكاني** و**عبدالله البريفكاني**، انتخب **نوري البريفكاني** عن الموصل في الدورة الأولى والثالثة والعاشرة واستقال فحل محله ماجد مصطفى ثم انتخب في الدورة الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة وانتخب **عبد الله البريفكاني** عن الموصل أيضاً في الدورة التاسعة[55]، ومن خلال انتخاب **نوري البريفكاني** سبع مرات رغم عدم شغله موقعاً وزارياً أو حزبياً، يظهر واضحاً أن موقعه كان موقعاً عشائرياً.

انتخب لأسباب عشائرية **حازم شمدين أغا** و**الحاج شمدين أغا**، والأغا من ألقاب الفخامة والتعظيم، وظهرت هذه الألقاب بعد تراجع دور الإمارات التي أسست في كردستان العراق، و**حازم شمدين أغا** بن يوسف باشا شمدين أغا زاخو، وهو يقرأ ويكتب، انتخب عن الموصل في الدورة الأولى والثانية والخامسة والسادية والسابعة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة[56]، وعمل عضواً في مجلس الأعيان العراقي، وعمل عضواً في حزب الوحدة الوطنية الذي أسسه علي جودة الأيوبي عام 1933[57]، وعمل وزيراً بلا وزارة في وزارة توفيق السويدي عام 1950[58]، فضلاً عن كونه من الملاكين الكبار حيث كان يملك (53040) دونماً[59]، وانتخب كذلك **الحاج شمدين أغا** عن الموصل في الدورة الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة[60].

وانتخب اثنان من أسرة القزاز هما **ميرزا توفيق قزاز وسعيد قزاز** فقد انتخب **ميرزا توفيق قزاز** عن السليمانية في الدورة السابعة وانتخب **سعيد قزاز** عن السليمانية في الدورة الخامسة عشرة والسادسة عشرة[61]، وقد استوزر للشؤون الاجتماعية في وزارة نور الدين محمود عام 1952 وست مرات وزيراً للداخلية في وزارات محمد فاضل الجمالي 1953 وأرشد العمري عام 1953 ونوري السعيد 1951 و1955 و1958، وفي وزارة أحمد مختار بابان عام 1958 لغاية 14 تموز 1958[62]، وقد انتخب عن السليمانية ومن أسرة واحدة **محمد صالح وأحمد صالح**، انتخب **محمد صالح** في الدورة الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسابعة وعندما استقال عزت عثمان انتخب محله في الدورة العاشرة، وانتخب **أحمد صالح** في الدورة الثالثة والرابعة[63]، ولم نجد لهما نشاطاً وزارياً أو حزبياً مما يشير إلى أن العامل العشائري قد تقدم على بقية العوامل الأخرى.

وانتخب من **عشيرة دوسكي** اثنان أيضاً فقد انتخب **سعيد دوسكي** عن الموصل في الدورة السابعة والحادية عشرة وبعد وفاته انتخب محله **ديوالي دوسكي** بدلاً عنه في الدورة الحادية عشرة وانتخب كذلك في الدور الثانية عشرة[64]، وكان **ديوالي دوسكي** عضواً في حزب الإصلاح الذي اسسه سامي شوكت في العاشر من تشرين الثاني 1949[65]، وانتخب من عائلة واحدة كل من **ميران قادر وصديق ميران**، فقد انتخب **ميران قادر** عن أربيل في الدورة الخامسة والسادسة والسابعة، وانتخب **صديق ميران** في الدورة التاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة[66]، أي أنهم استمروا في مجلس النواب لأحدى عشرة دورة، أحدهما يكمل مكان الآخر، ولم نجد لهما عملاً بارزاً في الأحزاب أو الوزارات وهذا ما يؤكد أن الموقع الاجتماعي العشائري كان السبب في اختيارهما.

انتخب **فتاح هركي** عن السليمانية اربع مرات هي الحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة[67]، وهركي من العشائر الكردية المعروفة في أرب في إيران وفي العراق من القبائل الرحل تسكن ميرخو ودربند سيد في وراوندوز[68].

وانتخب **حويزمن أغا**، والأغوات كما هو معروف من شيوخ القبائل، عن أربيل ثلاث مرات هي السادية والخامسة عشرة وانتخب من الأغوات كذلك **صبري أغا الحاج علي** عن السليمانية ثلاث مرات هي الثامنة والتاسعة والعاشرة، وانتخب **عزت بك عثمان** عن السليمانية ثلاث مرات هي الثامنة والتاسعة والعاشرة، واستقال فانتخب محله **محمد صالح**[69]، وقد عمل **عزت بك عثمان** عضواً في جمعية الدفاع عن السليمانية عام 1925[70]، وانتخب **جميل كردي** عن أربيل في الدورة السابعة والثامنة[71] و**عشيرة كرد** أصلها من اسماعيل عزيزي سكنت أطراف كويسنجق وعرفوا بهذا الاسم وصاروا كأنهم عشيرة مستقلة وأصلهم من لواء السليمانية[72].

انتخب الأغوات **أحمد أغا** عن كركوك في الدور السابعة والثامنة[73] و**علي أغا** عن أربيل في الثانية عشرة، وعن السليمانية **أحمد حمه أغا** في الوزارة العاشرة و**صبري الحاج أغا** وعن الموصل **عزيز حسن أغا** في السابعة عشرة، و**حمه أغا عبد الرحمن** في السابعة والخامسة عشرة[74] وعمل من الأغوات أيضاً في مجلس الأعيان **سعيد معروف أغا طه** وهو من أسرة معروفة باسم كركوكلي زادة، وقد أتم دراسته في المعاهد الدينية واشتغل بالتجارة والزراعة ونائب عن السليمانية في مجلس المبعوثات العثماني حل محله الشيخ عبد القادر الشيخ سعيد لكونه لم يكن مستوفياً لشروط العضوية حيث كان عمره أقل من الأربعين[75]، وانتخب **الشيخ جلال** عن السليمانية في الدورة السادسة والسابعة، والشيخ **خضر دزي** من الثامنة[76]، ودزي إمارة تلفظ (ديره زي) من الإمارات المهمة في لواء أربيل وأصلها قرية دزه أرض معروفة بهذا الاسم في إيران لغتم لغة سورانية تسكن بين الزابين وتفرعه في قضاء مخمور وأحمد باشا آل حسين كان رئيسهم خضر بك[77]، وانتخب في الدورة الثامنة **محمد بالك** وهذه التسمية جاءت من المنطقة التي سكنوها فعرفوا بها وهي ممتدة من راوندوز إلى ناحية رايت وهم نحواً من أربعين قرية وبعدها في ناحية كلالة والآن ناحية بالك[78]. وانتخب الشيخ **خضر أغا** في الدورة العاشرة والسادسة عشرة عن أربيل، و**بايكر حسن** في الدورة الرابعة عشرة و**بايز بابكر** في الدور نفسها[79]، **وبابكر** رئيس قبيلة بشدر الذي كان قد ساهم مع الحكومة والجندرمة في حفظ النظام[80] وانتخب **عبد الله صافي اليعقوبي** الذي كان عضواً في مجلس المبعوثات العثماني[81]، وعين في مجلس الأعيان في الأعوام 1925 و1929 و1937 حتى وفاته عام 1939[82]، وانتخب **دارا بك** عن أربيل في العاشرة والحادية عشرة[83].

وانتخب عدد من النواب لمجلس النواب ولم تظهر أمام اسماءهم ألقاب أو اسماء عشائرهم ولكن اشترك العامل العشائري وعامل كون بعضهم من المتعلمين في مجتمع عشائري يسوده الجهل فقد انتخب **علي كمال** عن السليمانية ست مرات في السادسة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة[84]، وانتخب **صبيح نشأت** عن أربيل في الدورة الأولى، واستوزر في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى والثانية للأشغال المواصلات، وكذلك في وزارة جعفر العسكري عام 1925[85]، وانتخب **علي حيدر سليمان** عن أربيل في الدورة الثانية عشرة والثالثة عشرة[86]، واستوزر للأشغال والمواصلات في وزارة علي جودة الأيوبي عام 1949، والاقتصاد في وزارة محمد فاضل الجمالي عام 1954[87]، وانتخب **بهاء نوري** عن السليمانية في الدورة الحادية عشرة والثالثة عشرة[88]، وعين وزيراً لشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد عام 1949[89]، وانتخب **سعيد حقي** مرة واحدة عن السليمانية في الدورة الخامسة وعين وزيراً للدفاع في وزارة أرشد العمري عام 1946[90].

انتخب عدد من النواب ولم يعملوا في الوزارات ولم يظهر لهم نشاط في الأحزاب السياسية منهم من انتخب عدة مرات ومنهم من عمل مرة واحدة فقد انتخب **إبراهيم سعيد** ثلاث مرات عن السليمانية هي الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة وانتخب **علي الدوغره مجي** عن أربيل ثلاث مرات هي الثالثة والرابعة والخامسة[91]، وقد عمل الدوغره مجي في حزب الوحدة الوطنية الذي أسسه علي جودة الأيوبي عام 1933[92]، وانتخب **سيف الله خندان** عن السليمانية ست مرات هي الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة وانتخب **خضر أحمد** عن أربيل خمس مرات هي السابعة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة وانتخب **إبراهيم يوسف** عن أربيل خمس مرات هي الأولى والثالثة والسابعة والتاسعة، وانتخب **صالح محمد علي** عن السليمانية أربع مرات هي الرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة، وانتخب **رشيد هماوند** عن السليمانية أربع مرات هي الحادية عشرة والثانية عشرة

والثالثة عشرة وعن كركوك في الخامسة عشرة والسادسة عشرة، وانتخب **خضر خديدة** عن الموصل ثلاث مرات هي الثالثة عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة، وانتخب عدد من النواب مرتين وهم **مرزة فرج** انتخب عن السليمانية في الأولى والثامنة و**أحمد مختار** في الثانية والعاشرة و**أحمد محمد علي** عن أربيل في الخامسة والثامنة و**حسين النفطجي** عن كركوك في السابعة والثامنة و**محمد علي محمود** عن أربيل في السابعة والثامنة[93] و**محمد علي محمد** من أربيل وهو موظف بسيط حاصل على شهادة القانون عام 1920 زاول المحاماة لمدة طويلة[94].

انتخب **جميل الحويزي** عن أربيل في الدورة التاسعة والعاشرة والحاج **حسين خانقاه** عن كركوك في الرابعة عشرة والخامسة عشرة و**مسعود محمد** عن أربيل في الثالثة عشرة والرابعة عشرة وانتخب **محمود خليفة** في الدورة الخامسة عشرة والسادسة عشرة[95].

هناك عدد من النواب انتخبوا مرة واحدة منهم عن أربيل عبدالله مخلص في الدورة الأولى و**معروف جاويك** في الثانية و**معروف داود** في الثالثة و**قادر خوشناو** في الدورة الرابعة و**خليل زكي** في الدورة الخامسة و**شكري محمد** في السابعة و**عطا الله** في الثامنة و**حمدي سلمان** في التاسعة و**صديق طه** و**محمد عبد الله** في العاشرة و**محمد زياد** في الثانية عشرة، و**معروف بير داود** في الرابعة عشرة، وانتخب عن السليمانية لمرة واحدة كل من **أحمد توفيق** في الدورة العاشرة و**سليم محمد ومحمد النقيب وابراهيم رشيد وصديق قصي** في الدورة الثالثة عشرة و**أحمد محمد صالح** في الرابعة عشرة و**رسول حسن** في الخامسة عشرة وعن كركوك كل من **صالح عثمان** في الدورة الحادية عشرة و**علي رفيق** في الثالثة عشرة و**عبد الله أوجي** في الرابعة عشرة و**كاكه حمه** في السادسة عشرة[96].

ويبدو أن من انتخب لمرة واحدة ولم لكن له عملاً يذكر في الوزارات أو الأحزاب السياسية بأن الثقل العشائري كان هو السبب وإن لم تذكر الألقاب.

البرلمانيون الذين انتخبوا بسبب كونهم من كبار الضباط أو من المثقفين :

انتخب عدد من النواب بسبب كونهم من كبار الضباط الذين اصطلح على تسميتهم الضباط الشريفيون أي الذين اشتركوا مع فيصل بن الحسين عندما عين ملكاً لسورية أو أثناء كونه أميراً ورافقوه عندما جاء ملكاً على العراق أو من الضباط الذين وصلوا لرتب عالية، إضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى قد تم انتخابهم بسبب كفاءتهم الإدارية والمهنية.

انتخب **أمين زكي** كونه عسكرياً لامعاً وسياسياً بارزاً وليس لسبب عشائري رغم أن العامل العشائري كان له تأثيره في المجتمع العراقي، وهو ضابط ركن في الجيش العثماني وعندما دخل العراق من سورية كان برتبة رئيس أول (رائد) [97]، وعمل عضواً في المجلس التأسيسي العراقي وهو كردي من السليمانية ومثقف بصورة حسنة يجيد اللغتين الانكليزية والفرنسية ألف كتاب تاريخ الكرد باللغة الكردية[98]، عمل عضواً في حزب التقدم الذي أسسه عبد المحسن السعدون عام 1925[99]، وكذلك أحد أعضاء حزب العهد العراقي الذي أسسه الشيخ سعيد النقشبندي[100]، وكان تأسيس جمعية (كونه لان) الكردية بتوجيه منه[101]، وفي 25 شباط 1940 أعلن عن اكتشاف مؤامرة لاغتيال العقداء الأربعة المعروفين، وأحيل المتآمرون للمحكمة، وقامت الوزارة الجديدة بإجراء تنقلات في قادة الجيش وعين **أمين زكي** قائداً الفرقة الثانية رئيساً لأركان الجيش بالوكالة[102]، وحضر في 12 مايس 1941 بصفته رئيساً لأركان الحيش اجتماعاً مع رشيد عالي الكيلاني والمفتي وصلاح الدين الصباغ، وقد عرض غروبا القنصل الألماني في العراق الاستفادة من جنرال الجو (فيلبي) في العمليات ضد بريطانيا، وطلب أمين زكي من غروبا أن يسأل قيادة القوة الجوية في الموصل عل تستطيع أن تقصف الجسر

قرب (المجره) جنوب غرب الحبانية، بعد أن احتل البريطانيون قلعة الصخر في الرميثة بعد استقدامهم قوات من الأردن[103].

أذاع **أمين زكي** رئيس أركان الجيش بياناً ندد فيه بمخالفة الوصي واجباته المنصوص عليها في الوصاية وعمله على تحطين الجيش وشق الأمة، وأن الجيش لهذا كله أودع الأمور إلى حكومة الدفاع الوطني وتشكيل مجلس الدفاع الأعلى برئاسة رشيد عالي الكيلاني رئيس حكومة الدفاع الوطني وعضوية أمين زكي وآخرين[104].

أما انتخاب **أمين زكي** لمجلس النواب فقد انتخب عن السليمانية في الدورات الأولى والثانية والثالثة عن بغداد في الخامسة وعن السليمانية مرة أخرى في التاسعة والعاشرة، وعمل عضواً في مجلس الأعيان 1943[105]، واستوز عدة مرات، فقد عين وزيراً للأشغال والمواصلات ثمان مرات أولها في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى عام 1925 ثم الثانية عام 1929 ووزارة ناجي السويدي عام 1929 وزارة نوري السعيد عام 1931، وجميل المدفعي عام 1930 وياسين الهاشمي في العام نفسه ونوري السعيد عامي 1940 و1941، وشغل وزارات أخرى فاستوزر للتربية وكالة في وزارة جعفر العسكري عام 1927 والدفاع عام 1929 كما استوزر للاقتصاد في وزارة رشيد عالي الكيلاني عام 1944[106].

ما تقدم يتضح أن رتبة **أمين زكي** العسكرية وعمله في بعض الأحزاب ولو لم تكن فاعلة، وثقافته العالية جعلت منه شخصاً بارزاً في السياسة العراقية ووقع عليه الاختيار عدة مرات.

ومن العسكريين والمثقفين ثقافة عالية من الأكراد الذين انتخبوا لعضوية مجلس النواب **توفيق وهبي** معروف من مواليد السليمانية من أبويين كرديين تخرج من المدارس الابتدائية والاعدادية ثم الكلية الحربية في أستانبول عام 1908 برتبة ملازم ثان ودخل كلية الأركان عام 1912 دخل العراق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وكان يومها برتبة رئيس أول (رائد) من تركيا[107]، ويعد من مؤسسي الجيش العراقي ثم اصبح آمراً للكلية العسكرية عام 1929 وبعدها متصرفاً للواء السليمانية ثم أحيل على التقاعد وفي عام 1936 عين مديراً عاماً للأشغال والمساحة وفي عام 1943 عين وزيراً للاقتصاد مرتين ثم للمعارف 1948-1949 وعمل عضواً في الجمعية الجغرافية البريطانية، وأصبحت عضواً في المجمع العلمي العراقي عام 1948، يجيد اللغات الفرنسية والانكليزية والفارسية والتركية والألمانية والسنسكريتية و(أوفستا) اللغة الايرانية القديمة[108]. أما عمله في الاحزاب السياسية فق عمل في حزب الأمة الاشتراكي الذي اسسه صالح جبر عام 1951[109]، أما عن عمله في مجلس النواب العراقي فقد انتخب مرتين عن السليمانية هي العاشرة عن الموصل بعد استقالة داود الجلبي، والحادية عشرة عن السليمانية بعدما عين بابان عيناً[110]، وعين عضو في مجلس الأعيان مرتين.

ومما تقدم يتضح أن الاختيار وقع على **توفيق وهبي** كونه مثقفاً وعسكرياً لامعاً قد تقدم على جميع العوامل الأخرى.

ومن العسكريين البارزين **الفريق الركن سامي فتاح** إذ انتخب عن أربيل في الدورة الحادية عشرة[111]، وقد استوزر وزارة الإعمار وكان في وزارة أرشد العمري عام 1954 وللداخلية في وزارة علي جودة الأيوبي عام 1957 ووزارة عبد الوهاب مرجان عام 1957، ووزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد عام 1958[112].

انتخب من عائلة واحدة من المثقفين والإداريين الجيدين كل من **عمر نظمي وجمال عمر نظمي** – فقد عين **عمر نظمي** عضواً في مجلس الأعيان العراقي مرتين[113]، وانتخب جمال عمر نظمي في مجلس النواب عن أربيل في الدورة الثامنة عشرة والأربعة عشرة والخامسة عشرة[114]، أما العمل الوزاري فقد استوزر **عمر نظمي** للأشغال العامة في وزارة نوري السعيد عام 1939، والداخلية والعدل وكالة في وزارة نوري السعيد عام 1940 والأشغال العامة في وزارة رشيد عالي الكيلاني عام 1940، والعدل وكالة والأشغال العامة في وزارة

رشيد عالي الكيلاني عام 1941 والداخلية والعدل في وزارة طه الهاشمي عام 1941 والداخلية في وزارة نوري السعيد عام 1943 والعدل في وزارة ناجي السويدي عام 1946 والعدل في وزارة نوري السعيد في العام نفسه والداخلية في وزارة مزاحم الباجه جي عام 1948، ووزير بلا وزارة في وزارة نوري السعيد عام 1949 والدفاع وكالة في وزارة علي جودة الأيوبي عام 1949 والداخلية في وزارة نوري السعيد عام 1950 وكذلك الشؤون الاجتماعية وعمل **جمال عمر نظمي** وزيراً للزراعة في وزارة علي جودة الأيوبي عام 1957[115].

ويلاحظ أن **عمر نظمي** استوزر ست مرات مع نوري السعيد مما يشير إلى العلاقة بين الرعيل الأول في السياسة العراقية، وأن الاختيار لعمر نظمي وجمال عمر نظمي لم يأتي لسبب عشائري أو كونهم عسكريين أو عامل ديني بل كان الأساس الكفاءة الإدارية.

وانتخب **ماجد مصطفى** ثلاث مرات لمجلس النواب، وهو من المشاركين في تأسيس جمعية سرية في السليمانية عام 1920 وهي جمعية (كومه لي ريه) جنوب كردستان[116]، وكان من الشخصيات الكردية البارزة والجريئة في طرح المسألة الكردية وعن دوره في هذا المجال حيث كلف في وزارة نوري السعيد 1943 – 1944 عندما كان وزيراً بلا وزارة بحل المسألة الكردية، يقول عن ذلك ((عندما ألفت وزارة نوري السعيد الأخيرة عام 1944 كنت أحد أعضائها وزيراً بلا وزارة وأنيطت لي معالجة القضية الكردية، فذهبت إلى هناك وطلبت المتصرفين والقائممقاميين ومدراء الشرطة ورؤساء الجيش أن ينوروني بالأوضاع وتطوراتها وذهبت إلى الملا مصطفى فعلمت أنه ليس لديه اعتراض وهو يقبل بالاستسلام للحكومة على أن ترأف بهم، فأفهمت الحكومة بذلك، وأعدت الحكومة خطة صحيحة، ثم حدثت ضجة في الأوساط السياسية وغير السياسية عن ماهية وظيفتي وأعمالي الشخصية وثبت الدعايات المضرة من قبل دجالي السياسة، مما أثر على الرأي العام الكردي قبل العربي، ورغم كون الدعاية فارغة لكناه كانت كالطبل قوية الصدى مما ادى إلى عدم إمكانية استمراري في تنفيذ المقاصد الإصلاحية)) [117] وكان من السياسيين الأكراد المدافعين والمتحمسين لوحدة العراق وأكد التزام الكرد بوحدة العراق بقوله ((أما القضية الكردية لها ماض ولها حاضر، وكان الأكراد في العراق عدة مناسبات مواتية لأن يظهروا بمظهرهم الحقيقي بالنسبة للوحدة العراقية وبالنسبة للآمال الكردية العالمية، وأول هذه الفرص الثورة العراقية 1920، لما حدثت هذه الثورة لم تكن الحكومة العراقية مؤسسة حينذاك، ولم تكن معلومة الحدود غير أن الأكراد اشتركوا بها وقاموا بنصيبهم في الثورة مع اخوانهم العرب بلا تفضيل ولا تفريق، والفرصة الثانية لما جاءت لجنة الاستفتاء، وطلب آراء الحكومة، فكانت أن قبلوا بحسن رضائهم الالتحاق والاندماج بالعراق وقبلوا بسيادة العائلة الهاشمية، والفرصة الثالثة هي (فتنة رشيد عالي) ولم تر حينذاك من الأكراد حركة ينتهزون هذه الفرصة لينفصلوا عن العراق، نحن أكراد العراق مع اعتزازنا بقوميتنا نهتم بوحدتنا العراقية)) [118].

أما انتخابه لمجلس النواب فقد انتخب في الدورة العاشرة، والثالثة عشر والرابعة عشرة عن السليمانية[119]، أما عمله في الوزارات فقد أستوزر وزيراً بلا وزارة في وزارة نوري السعيد عام 1943، والشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد عام 1950، والشؤون الاجتماعية كذلك في وزارة مصطفى العمري عام 1952، ووزيراً للشؤون الاجتماعية والاقتصاد وكالة في وزارة نور الدين محمود عام 1952[120].

ومما تقدم يبدو أن كفاءته كانت العامل الأساس في اختياره للوزارات والاتحادات لمجلس النواب.

البرلمانيون الذين تقدم العامل الديني في انتخابهم على العوامل الأخرى :

كان العامل الديني عاملاً مهماً في اختيار البعض لعضوية مجلس النواب في العهد الملكي رغم وجود عوامل أخرى أسهمت في بروز بعض الشخصيات التي تم اختيارها لعضوية مجلس النواب.

فقد انتخب من **النقشبندية** وهي طريقة صوفية وليست نسباً عشائرياً أربعة نواب، فقد انتخب **غياث الدين النقشبندي** عن الموصل ثلاث مرات هي الثالثة والثامنة والعاشرة، وانتخب **مصلح النقشبندي** عن الموصل ست مرات هي الدورة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة، وانتخب **خالد النقشبندي** في الدورة التاسعة عن السليمانية وانتخب **طاهر النقشبندي** عن الموصل في الدورة الثالثة عشرة[121]، ولم نجد لأي منهم دوراً في الأحزاب أو الوزارات مما يشير إلى أن العامل الديني كان له أثره في اختيار هذه الشخصيات.

من **عائلة المفتي**، والمفتي عائلة من سادة الموصل ينحدرون كما يقولون من السيد عبد الله الأعرجي المعروف وكان جدهم الأعلى الملا يحيى (1772 – 1837) من كبار علماء الدين وكان **هبة الله المفتي** من تلاميذ المفسرين أبي الثناء الألوسي[122]، انتخب **هبة الله المفتي** سبع مرات لعضوية مجلس النواب العراقي هي الأولى والثانية والرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة والعاشرة[123]، وكان اختياره على أساس المكانة الدينية والاجتماعية فقد كان مفتي عقرة في الموصل[124]، وتم اختياره عضواً في مجلس الأعيان العراقي عام 1947[125]، وانتخب **عبد الله المفتي** عن أربيل في الدورة الثالثة والرابعة، وانتخب **جمال المفتي** في الدورة الحادية عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة[126]، ومما تقدم نجد أن السبب الذي يتقدم على غيره من الأسباب هو العامل الديني.

والعائلة الأخرى التي كان لها مكانة دينية بارزة هي **عائلة الحيدري** والحيدري عائلة قديمة من ((السادة)) الأكراد قدموا من أربيل جنوب شرق بحر قزوين، ليس من الواضح انتقالهم إلى العراق ولكن أساس تواجدهم في زمن السلطان سليم الأول في القرن السادس عشر[127]، وكانت هذه العائلة تتمتع بمكانة دينية كبيرة وتعد من أكابر الأسر العلمية الدينية في شمال العراق[128]، عمل اثنان من هذه العائلة في المؤسسات الدستورية العراقية فقد عمل **إبراهيم بن عاصم بن إبراهيم الحيدري** الذي ينسب إلى الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) فقد تقلد موقع شيخ الإسلام في الدولة العثمانية في وزارة احمد توفيق باشا نهاية الحرب العالمية الأولى، وكذلك شيخ الإسلام عام 1920 وعاد إلى بغداد عام 1922[129].

نال جائزة الحقوق وتقلد مناصب إدارية ومثل أربيل في المجلس التأسيس العراقي، وترأس إبراهيم الحيدري نادي الإرشاد وهو جمعية سياسية تأسست عام 1927، وعين عضواً في مجلس الأعيان العراقي عام 1925 وعام 1929 حتى وفاته عام 1931[130].

أما **داود الحيدري** فقد شغل موقع شيخ الإسلام، وحاصل على شهادة الحقوق في استانبول عام 1908[131]، وانتخب عن أربيل في الدورات الأولى والثانية والرابعة[132]، وعين مجلس أعيان عام 1945[133]، وأستوزر في وزارة عبد المحسن السعدون (1928 – 1929) وكذلك وزيراً للشؤون الاجتماعية وعين وزيراً بلا وزارة في وزارة محمد الصدر عام 1948[134]، ومما تقدم نجد أن نسب العائلة ومكانتها كان الأساس لاختيارهما في المؤسسات الدستورية العراقية واختيار داود الحيدري لمواقع وزارية.

وممن كان العامل الديني يتقدم على غيره أيضاً من حمل **لقب ملا** والملا من الألقاب التي كانت تطلق على رجال الدين الذين يعلمون الناس أصول الدين فكان اختيار عدد من الأشخاص لمكانتهم الاجتماعية هذه فقد انتخب **عز الدين ملا** عن أربيل في الدورات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة[135]، وقد عين وزيراً بلا وزارة في وزارة عبد الوهاب فرحان عام 1957[136]، وعين **أحمد بك عثمان**

وهو من أسرة كوجل ملا (الملا الصغير) المعروفة في أربيل وعمل في محكمة براءة أربيل وعضو محكمة الموصل ثم رئيساً للمحكمة[137]، وعين عام 1930 وعام 1937 عضواً في مجلس الأعيان وانتخب عضواً في ديوان الرئاسة للمجلس ست مرات[138]، وانتخب وكالة أنية زيدان أحمد عثمان في الدورة السادسة عشرة وانتخب **حسين الملا** في الدورة السادسة عشرة[139].

ومما تقدم نلاحظ أن العامل الديني قد تقدم على غيره من العوامل الأخرى في اختيار هذه الشخصيات سواء لمجلس الأعيان أو الفوز في انتخابات مجلس النواب أو شغل بعضهم للوزارات.

الخاتمـة :

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى جملة من الحقائق، فقد كان العامل العشائري قد مثل الدور الأكبر في اختيار النواب وتقدم على بقية العوامل الأخرى، فقد انتخب من عشيرة واحد هي عشيرة الجاف سبعة نواب، وفي عشيرة بابان ستة نواب وعشيرة الطالبان خمسة نواب وعشائر أخرى انتخب منها ثلاثة نواب مثل أسرة قيردار وثلاثة نواب من أسرة راوندوزي وعشائر أخرى انتخبت منها نائبين أو نائب واحد.

وكان للعسكريين والمثقفين حصة في الانتخاب لمجلس النواب فنجد أمين زكي وتوفيق وهبي والفريق الركن سامي فتاح ولابد من الإشارة إلى أن أمين زكي وتوفيق وهبي كان ذا ثقافة عالية ويجيدون لغات متعددة واهتموا بتاريخ الأكراد.

وممن اختيروا لأسباب كفاءة إدارية وثقافية، ماجد مصطفى وعمر نظمي وابنه جمال عمر نظمي.

وكان العامل الديني أثراً مهماً في اختيار البعض مثل الحيدري والمفتي والنقشبندية وأيضاً انتخب عدد منهم.

وآخرين لم تذكر ألقابهم ألحقوا بالعامل العشائري وذلك لأننا لم نجد لهم نشاط لا في الأحزاب ولا في الوزارات.

إن بعض البرلمانيين قد تم اختيارهم ثمان مرات أربع مرات أو أقل من ذلك ومنهم من تم اختيارهم لمرة واحدة حسب ثقلهم العشائري أو لكفاءتهم الإدارية والثقافية وعملهم في الأحزاب العلنية في العهد الملكي أو قربهم من الرعيل الأول من السياسيين في العراق.

الملحق
الدورات الانتخابية لمجلس النواب العراقي في العهد الملكي

الدورة	من	إلى
الأولى	16 تموز 1925	28 كانون الثاني 1928
الثانية	19 أيار 1928	1 تموز 1930
الثالثة	1 تشرين 1930	5 تشرين الثاني 1932
الرابعة	8 أذار 1933	4 أيلول 1934
الخامسة	29 كانون الأول 1934	11 أذار 1935
السادسة	8 أب 1935	2 تشرين الأول 1936
السابعة	27 شباط 1937	26 أب 1937
الثامنة	23 كانون الأول 1937	22 شباط 1939
التاسعة	12 حزيران 1939	9 حزيران 1943
العاشرة	9 تشرين الأول 1943	31 أيار 1946
الحادية عشرة	17 أذار 1947	22 شباط 1948
الثانية عشرة	21 حزيران 1948	30 حزيران 1952
الثالثة عشرة	24 كانون الثاني 1953	28 نيسان 1954
الرابعة عشرة	9 حزيران 1954	3 أب 1954
الخامسة عشرة	16 أيلول 1954	27 أذار 1958
السادسة عشرة	10 أيار 1958	14 تموز 1958

قائمة الهوامش :

(1) عباس العزاوي، عشائر العراق، بيروت، 2010، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص249.
(2) الدونم يساوي 0,618 أكر أو حوالي (2500)م2.
(3) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية (د.ت)، ص89.
(4) المصدر نفسه، ص63.
(5) المصدر نفسه، ص225.
(6) لغرض عدم أثقال البحث بالتواريخ المكررة، ينظر تواريخ الدورات الانتخابية في الملحق المرفق بالبحث.
(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، 1987، الجزء العاشر، ص289 – 315.
(8) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص305.
(9) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ص305 – ص312.
(10) د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، بغداد، 1987، ص138.
(11) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الأول، ص315.
(12) عباس العزاوي، المصدر السابق، ص89.
(13) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1985، ص105.
(14) Rich, Marrative of Residence in korridistan and, on the site of Ancient Nineveh (London, 1956) I. P. 95.
(15) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص103.
(16) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص289 - 315.
(17) باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث، 1869 – 1969، قاموس مترجم، الجزء الأول، مراجعة وقدم له د. ناجي معروف، بغداد، 1977، ص215 – 216.
(18) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص308 – 312.
(19) د. نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، 1984، ص208 – 210.
(20) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص293 – 312.
(21) هنجام، جزيرة في الخليج العربي، نفي إليها كثير من الساسة العراقيين أثناء الاحتلال العثماني.
(22) باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص21 – 211.
(23) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص169 – 190.
(24) باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص211.
(25) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص189 – 190.
(26) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي من 1921 – 1941، بغداد، 1982، ص239.
(27) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص293 – 312.
(28) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، بيروت، 1983، ص65.
(29) المصدر نفسه، ص109.
(30) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن، (د. ت)، ص236 – 237.
(31) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص289 – 308.
(32) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص298.
(33) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص289 – 308.
(34) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق، وقائع وأحداث 1914 – 1958، القسم الأول، بغداد، 2010، ص59، وسنشير إليه ند استخدامه مرة أخرى، العراق، وقائع وأحداث.
(35) المصدر نفسه، ص195.
(36) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص293 – 310.
(37) المصدر نفسه، ص293 – 298.
(38) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص317.

(39) اللورد لويد دولبرن، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة الدار العربية للموسوعات، (د.ت)، ص182.
(40) العراق، وقائع وأحداث، ص46.
(41) للمزيد من المعلومات عن الأثوريين، ينظر اللورد دولبرن، المصدر السابق، ص189 – 210.
(42) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بيروت، (د.ت)، الجزء الخامس، القسم الثاني، س73.
(43) العراق، وقائع وأحداث، ص48.
(44) اللورد دولبرن، المصدر السابق، ص182.
(45) العراق، وقائع وأحداث، ص100.
(46) المصدر نفسه، ص47.
(47) المصدر نفسه، ص317.
(48) المصدر نفسه، ص151.
(49) اللورد دولبرن، المصدر السابق، ص186.
(50) مذكرات المجلس التأسيس العراقي، الجزء الثاني، ص1337.
(51) مر بصري، أعلام الكرد، لندن، 1991، ص168.
(52) عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات الكردية في نصف قرن 1908 – 1958، بغداد، 1989، ص101.
(53) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص315.
(54) عباس العزاوي، المصدر السابق، ص314.
(55) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص292 – 311.
(56) المصدر نفسه، ص290 – 309.
(57) المصدر نفسه، ص292 – 310، عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925 – 1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993، ص548.
(58) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص170 – 194.
(59) عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص548.
(60) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص83.
(61) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص308 – 312.
(62) المصدر نفسه، ص290 – 310.
(63) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص198 – 311.
(64) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص290 – 310.
(65) المصدر نفسه، ص292 – 302.
(66) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص217.
(67) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص292 – 315.
(68) المصدر نفسه.
(69) عباس العزاوي، المصدر السابق، ص30.
(70) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت، الجزء العاشر، ص292 - 302.
(71) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص89 – 90.
(72) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص298 – 302.
(73) عباس العزاوي، المصدر السابق، ص314.
(74) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص297 – 311.
(75) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الغير اعتيادي، لسنة 1925، ص128.
(76) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص294 – 297.
(77) عباس العزاوي، المصدر السابق، ص315.
(78) المصدر نفسه، ص312.
(79) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص293.
(80) Journal of the central Asian society's vol. xv 214.p.p. 266 – 268.
(81) مذكرات سليمان فيض، تحقيق وتقديم باسل سليمان حسن، مطبعة الآداب البغدادية، 2000م، ص14.
(82) محاضر مجلس الأعيان لعام 1925 – 1926، ملفات مجلس الأعيان إضبارة عبد الله صافي اليعقوبي، ملف رقم (210).

(83) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص302 – 304.
(84) المصدر نفسه.
(85) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص162 – 163.
(86) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ث305 – 308.
(87) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص194 – 206.
(88) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص302 – 305.
(89) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص194.
(90) المصدر نفسه، ص192.
(91) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص292 – 294.
(92) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص.
(93) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص297 – 298.
(94) مير بصري، أعلام الكرد، ص209 – 210.
(95) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص313 – 315.
(96) المصدر نفسه.
(97) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص323.
(98) محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي، 1905 – 1958، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، مقدمة لكلية التربية ابن رشد، 1996، ص374.
(99) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص91.
(100) مذكرات سليمان فيض، المصدر السابق، ص290.
(101) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص315.
(102) From Air force of the Foreign Iraqi Army and Royal Iraqi Air office for Quarter Ending, 31st August 1940. Fo. 37, 4255 J P. 1.
(103) نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بغداد، 1984، ص166 – 173.
(104) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص235.
(105) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص292 – 318.
(106) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص162 – 182.
(107) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص127.
(108) باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص185 – 186.
(109) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص293.
(110) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص304 – 305.
(111) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص158.
(112) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص313 – 315.
(113) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص184 – 198.
(114) ملفات مجلس الأعيان العراقي، ملف (269) إضبارة عمر نظمي.
(115) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص305 – 310.
(116) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص176 – 207.
(117) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص314.
(118) محاضر مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، ص52 – 53.
(119) المصدر نفسه، ص61.
(120) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص305 – 310.
(121) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص184 – 192.
(122) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص304 – 308.
(123) مير بصري، أعلام الكرد، ص118.
(124) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص290 – 302.
(125) عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص548.
(126) ملفات مجلس الأعيان العراقي، ملف (197) ملف تعيين هبة الله المفتي.
(127) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص304 – 315.
(128) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص288.
(129) عبد الوهاب العاني، دليل العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد، 1957، ص34.

(130) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الثاني، ص1339؛ مير بصري، أعلام الكرد، المصدر السابق، ص143 – 164.
(131) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص76.
(132) عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص546.
(133) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص290 – 293.
(134) ملفات مجلس الأعيان، ملف رقم (213)، ملف داود الحيدري.
(135) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص148 – 164.
(136) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص304 – 316.
(137) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص208.
(138) ملفات مجلس الأعيان، ملف (59) إضبارة أحمد بك عثمان.
(139) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص313 – 315.

قائمة المصادر :

الوثائـق :

1- From Air force of the foreign Iraqi Army and Royal Iraqi Air office for Quarter Ending 31st August 1940. Fo. 371, 4255. J P. 1.

2- Great Britain. F.O E. 59501, 4889193 latter of 27 September 1934 from. K. Cornwillis to sir. M. Petterson.

3- ملفات مجلس الأعيان العراقي.
1) إضبارة العين عمر نظمي، ملف رقم (269).
2) إضبارة العين هبة الله المفتي، ملف رقم (197).
3) إضبارة العين داود الحيدري، (212).
4) إضبارة العين أحمد بك عثمان (59).

4- مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لعام 1924.

5- محاضر مجلس النواب العراقي.

6- محاضر مجلس الأعيان العراقي.

الكتب العربية والمترجمة والرسائل الجامعية :

1- باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث، 1869 – 1969، قاموس مترجم، الجزء الأول، مراجعة د. ناجي معروف، بغداد، 1977.
2- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1985.
3- حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، (د.ت).
4- كمال مظهر أحمد، صفحات تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، بغداد، 1987.
5- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن، (د.ت).
6- محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي 1925 – 1958، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد، 1994.
7- المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق، وقائع وأحداث، 1914 – 1958، القسم الأول، بغداد، 2010.
8- عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات الكردية، في نصف قرن 1908 – 1958، بغداد، 1989.
9- عبد الوهاب العاني، دليل العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد، 1957.
10- عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925 – 1958، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1993.
11- عباس العزاوي، عشائر العراق، بيروت، 2010.
12- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، بيروت، 1983.
13- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، 1987.
14- د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بيروت، (د.ت).

15- د. رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتدوره السياسي من 1921 – 1941، بغداد، 1982.
16- نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بغداد، 1984.
17- نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، 1984.

المصادر الأجنبية :

1- Journal of the central Asian society's vol. xv. Pp. 266 – 268.

2- J. Rich, Matrative of Residence in Korridistan and, on the site of Ancient Nineveh (London – 1936) . p. 95.